

قيس سعيد يقصص أجنحة النهضة

وفيما تلعب الحركة لعبة التحرك الإعلامي على نطاق واسع خاصة على مواقع التواصل في الداخل وفي مؤسسات إعلام خارجية عربية وغربية، فإن قيس سعيد يرد على الأرض من خلال رفع الغطاء وتبديد الضغوط السابقة التي تحول دون لعب المؤسسة القضائية المدنية والعسكرية لدورها، ومساعدة كل جهة أو شخص يمس من الذات الاعتبارية لرئيس الجمهورية. وبالنتيجة، فإن المعركة مفتوحة وقد لا تتوقف عند التفاصيل الجزئية وردود الفعل المدروسة وتفتح على ما هو أكبر إن لم تفض جهود التهينة إلى نتيجة. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن التصعيد في الخطاب والحملات الإعلامية يخدم الرئيس أكثر من خلال زيادة شعبيته، وظهور أنصاره بخطاب راديكالي صدامي يطالب بمواقف أكثر تصلبا تجاه خصوم الرئيس وعلى رأسهم النهضة، وتسمع دعوات إلى حل بعض الأحزاب ومنعها من الترشح في أي انتخابات قادمة، ودعوات أخرى تحث على المواجهة الأمنية والقضائية تحت عناوين الحرب على الفساد وتهديد الأمن والاستقرار.

فيما تلعب النهضة لعبة التحرك الإعلامي على نطاق واسع خاصة وفي مؤسسات إعلام خارجية، فإن قيس سعيد يرد على الأرض بتبديد الضغوط التي تحول دون لعب المؤسسة القضائية لدورها

كما أن التصعيد الإعلامي يقود يوما بعد آخر إلى تحديد ملامح الفرز السياسي بين أنصار الرئيس وخصومه، ورغم أن وجوها سياسية تعارض تاييلات الرئيس سعيد للفصل ثمانين وتقف ضد "الدستور الصغير" الذي أصدره يوم الثاني والعشرين من سبتمبر، والذي يجعله صاحب السلطة المطلقة في الحكم، إلا أنهم يرفضون أن يكونوا خلال الفرز في صف حركة النهضة أو يقدموا لها خدمة مجانية بمعارضة الرئيس، وهو وضع يجعلهم ينسحبون إلى الواجهة الخلفية ويكتفون ببيانات وانتقادات محدودة، مع تأكيد تاييم عن النهضة وتجارب حكمها قبل الخامس والعشرين من يوليو.

إلى الآن، كل الذين يعلنون وقوفهم ضد رؤية الرئيس للحل الدستوري يعلنون في الديباجة تحمليهم مسؤولية ما جرى ويجري لحركة النهضة، ويلتقي في هذا الموقف قياديون مستقبليون من حركة النهضة في قائمة الـ 131 الأخيرة، أو حتى من استقالوا قبل ذلك.

وكانت مقابلة عبداللطيف المكي الأخيرة، الوجه الأبرز في قائمة المستقبليين، واضحة، حيث حمل راشد الغنوشي مسؤولية "تعبيد السجاد الأحمر" لما أسماه بالانقلاب، في إشارة إلى إجراءات قيس سعيد يومي الخامس والعشرين من يوليو والثاني والعشرين من سبتمبر.

لقد قصصت حركة النهضة أجنحتها بنفسها من خلال ترك الغنوشي "الفاثق الناطق" داخل الحزب، حيث شنت الانتصار وزاد من عدد الأعداء.

مختار الدبابي

كاتب وصحافي تونسي

غير الرئيس التونسي قيس سعيد أداءه بعد إجراءات الخامس والعشرين من يوليو، ولم يعد يكتفي بتوجيه الردود على من ينتقدونه بشكل فج أو ببالغون في التقليل من تأثيره الداخلي والخارجي. الآن بدأ الأمر مختلفا، وخاصة في العلاقة مع حركة النهضة ورئيسها راشد الغنوشي، فقد بدأ خطة واضحة لقصص أجنحتها بشكل هادئ وبدون ضجيج، وذلك قبل مواجهتها سياسيا بشكل كامل. وخلال الأسابيع الأخيرة تحدرت المؤسسات الأمنية والقضائية من الضغوط السياسية، واستعانتا دورهما في فتح الملفات القديمة التي تم تناسيها، أو تلافيها بشكل واضح بسبب التوازنات السياسية وتجنبنا للصدام مع الحكومات السابقة وحزامها السياسي والبرلماني، وكان محوره حركة النهضة وحليفها قلب تونس وكتلة ائتلاف الكرامة التي مثلت واجهة للتصعيد استفادت منها النهضة بشكل واضح خاصة عند طرق قضايا تجد الحركة ورئيسها حرجا في إدارتها بشكل واضح مثل الصدام مع قيس سعيد واستهدافه بشكل مباشر وبأسلوب يخرج عن اللياقة والتقاليد بين المؤسسات الحاكمة.

لعب ائتلاف الكرامة دوره في استهداف قيس سعيد بخطابات مباشرة ومركزة، وبخطاب يغيب عنه احترام موقعه الاعتباري في الدولة ضمن خطة كانت النهضة وأذرعها تديرانها من وراء الستار من أجل الحظ من اعتبار الرئيس سعيد وشعبيته ونظافة يده، خاصة أنه ظل لأشهر يحتل موقعا مقدما في استطلاعات الرأي، ما يجعله تحديا جديا لحركة تريد استعادة لعبة تحريك المشهد من وراء ستار، وهي اللعبة التي أفسدها قيس سعيد بسبب ما بدا أنه نقص خبرة وعدم معرفة بالفرغ المظلمة للسياسة كما يصفها هو بنفسه. وحين استوت الأمور لقيس سعيد كان ائتلاف الكرامة هدفا مباشرا بسبب مواقفه الحادة وخروجه عن تقاليد الخلاف السياسي، لكن الهدف المقصود هو النهضة والغنوشي الذي أغلق أبواب التواصل مع قيس سعيد منذ الأيام الأولى لاستلام الأخير مهمة الرئاسة، وبناء دبلوماسية موازنة هدفت إلى تقييد دوره وحصره في مربع بروتوكولي ضيق.

ويمكن النظر إلى موضوع قناة الزيتونة كونها واحدة من ساحات المواجهة التي بدأها قيس سعيد مع النهضة، خاصة أن القناة أغلقت كل هامش للمناورة وحولت شاشتها إلى معركة كسر عظم مع الرئيس سعيد من خلال برنامج يستفيد منه كل من يقدر على أن يرفع صوته أكبر بانتقاد رئيس الجمهورية والتطاول على صفته الاعتبارية والمس من شخصه من خلال ترديد أوصاف مستفزة وهم يعرفون أن الرجل لا يقدر على إخفاء موقفه ويرد مباشرة ودون حسابات أو مناورة. ورغم أن المعركة ما تزال هادئة ودون ضجيج وتتعامل مع مسائل واضحة، لكن مراقبين للشأن التونسي يعتقدون أن الأمر قد يتطور إلى مواجهة، خاصة أن حركة النهضة باتت تصدر كل يوم أو اثنين بيانا تخصصه للرد على مواقف الرئيس سعيد وأي خطوة يتخذها، وكان لا برنامج ولا خطط لها سوى قيس سعيد.

إجراء الانتخابات لا يعني حل الأزمة الليبية وتأجيلها كارثة سياسية

خلافات حول القانون الانتخابي وأسماء المرشحين وتواريخ الانتخابات



المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية تعثر الانتخابات الليبية

ولما يزال المجتمع الدولي يتعامل مع الأزمة بقدر من عدم الجدية ويتجاهل ما يمكن أن تقود إليه الانتخابات إذا جرت في أجواء ملتبسة من حيث القوانين المنظمة لها وتوجهات السلطة التنفيذية بشقيها، المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية والمؤسسة الأمنية التي تقوم بتوفير الظروف المناسبة لضمان تصويت المواطنين في هدوء.

وصدر قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية ثم البرلمانية من مجلس النواب وهناك قوى رافضة له باستماتة، وبعيدا عن مدى الرضاء السياسي عنه لم يفكر أحد ماذا يحدث لو فاز في هذه الانتخابات المشير خليفة حفتر أو سيف الإسلام القذافي؟

جاءت الإجابة بين ثنائيا حوار أجراه الجمعية رئيس مفوضية الانتخابات عماد السايح الذي أكد أن مفوضيته اتخذت إجراءات لوجستية كثيرة، وتوقف عند اسمي حفتر وسيف الإسلام متشككا في إمكانية القبول بفوز أحدهما من جانب ليبيين، لذلك وضع شرط التوافق السياسي مبكرا، فما معنى إجراء انتخابات لا أحد يضمن تنفيذ مخرجاتها؟

الحاصل أن فوز حفتر أو سيف الإسلام أو شخصية أخرى لن يكون مقبولا من الطرف المعارض، وهو ما يخلق أزمة جديدة وبعيد المشهد إلى حالته الأولى من الانقسام والتشرد، وربما أكثر قسوة، فالتوافق العام هو المدخل الأساس لإجراء أي استحقاق سياسي، ولأن الوصول إلى هذه القاعدة عملية تكاد تكون مستحيلة من الواجب أن يتدخل المجتمع الدولي ويرمي بنقله خلف العملية الانتخابية لإجرائها بالطريقة الصحيحة.

مرت ليبيا بحملات شبيهة وكان العنصر الحاكم في تمرير كل استحقاق موقف الانقسام الدولي، فعندما دعم اتفاق الصخيرات ظهرت حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج، وعندما دعم الملتقى السياسي خرجت السلطة الحالية من العدم، لكن في الحالتين كان هذا الدعم ناقصا، حيث رغبت قوى دولية رئيسية في تمرير الاستحقاق من دون اهتمام بما سوف ينجم عنه، وهو ما أدى إلى النتائج المشوهة السابقة.

وتسير ليبيا على هذا المنوال في عملية الانتخابات، فموعد إتمامها بات أشبه بالمقدس لأن المجتمع الدولي يريد تجاوز عقبة تفضح عجزه وتكشف تناقضاته وعمق الخلل في التوازنات التي يقيمها داخل ليبيا، ومقياس دوله درجة التأثيرات المباشرة على مصالحتها، فإذا كان عاجزا عن حل أزمة التدخلات الأجنبية وانتشار المرتزقة يلجأ إلى تصورات تمنح كل

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المنتظرة في ليبيا لن تكون حلا سحريا مجرد رؤية المواطنين يتوافقون على صناديق الاقتراع، ذلك أنها محفوفة بالخلافات من الألف والياء ما بعد إجرائها حول القانون الانتخابي والتوقيت وأسماء المرشحين من هذه الفريق أو ذلك، مع تعامل بارد من المجتمع الدولي الذي يدفع نحو الانتخابات غير مقدر لهذه الألغام المزروعة في طريقها.

لهذه القوات ورافضها مؤيدة لخروجها، لكن التأييد جاء مرنا أكثر من اللازم وداعما لإتمام الخطوة بصورة تدريجية دون تحديد سقف زمني له، بمعنى استهلاك المزيد من الوقت في التنفيذ، قد يتجاوز ذلك موعد إجراء الانتخابات. وأيدت اللجنة العسكرية المعروفة بـ"5+5" في اجتماعاتها التي عقدت في جنيف واختتمت الجمعة مسالة الانسحاب واستخدمت عبارة مطاطة من نوعية "متوازن ومتوازن ومتدرج"، وهي مفردات تتسق مع الواقع وتراعي مقتضياته العملية، لكن غير كفيلا بإنقاذ الانتخابات من مصيرها المجهول أو تضمن تطبيق نتائجها.

وتنهك قوى مختلفة في تمرير رؤيتها الداعمة للانتخابات باعتبارها الفتحة التي سوف يتم العبور منها نحو الاستقرار، وتنهمك أيضا القوى الرافضة لها في وضع العراقيل القانونية والسياسية والأمنية. وكل فريق يدافع عن رؤيته بلا مراعاة للنتيجة التي سوف يؤدي إليها الخياران.

واجتهدت جهات محلية عديدة في تقديم مسوغات مقنعة تدفع إلى إجرائها، واجتهدت أخرى في السعي نحو كبحها، وتراجعت نيرة تقويت التوقيت المحد لها في الخطاب الداخلي عقب إعلان قوى إقليمية ودولية متباينة ضرورة الوفاء بالاستحقاق الانتخابي في موعد، بصرف النظر عن النتيجة التي سيفضي إليها.

وبدا الحديث يتوالى عن تجرئة الانتخابات إلى رئاسية ثم برلمانية بتلميحات من البعض، ثم تحولت إلى واقع وفقا للقانون الذي أقره مجلس النواب أخيرا وأثار ردود فعل بعضها مؤيد والآخر رافض، وكعادة أي خطوة تحدث في ليبيا وجد القانون مؤيديين ورافضين، وحدث انقسام بسبب الجهة (البرلمان) التي أصدرت القانون أكثر من الانقسام حول جدواه ومناقشة مدى أهميته. وعندما بدأت قضية الوجود الأجنبي والمرتزقة تثير مخاوف كثيرين حول تأثيرها على العملية الانتخابية، أخذ الخطاب العام حيالها يشهد ليونة، وجاءت غالبية التصريحات من الداعمين

لكن التأييد جاء مرنا أكثر من اللازم وداعما لإتمام الخطوة بصورة تدريجية دون تحديد سقف زمني له، بمعنى استهلاك المزيد من الوقت في التنفيذ، قد يتجاوز ذلك موعد إجراء الانتخابات. وأيدت اللجنة العسكرية المعروفة بـ"5+5" في اجتماعاتها التي عقدت في جنيف واختتمت الجمعة مسالة الانسحاب واستخدمت عبارة مطاطة من نوعية "متوازن ومتوازن ومتدرج"، وهي مفردات تتسق مع الواقع وتراعي مقتضياته العملية، لكن غير كفيلا بإنقاذ الانتخابات من مصيرها المجهول أو تضمن تطبيق نتائجها.

وتنهك قوى مختلفة في تمرير رؤيتها الداعمة للانتخابات باعتبارها الفتحة التي سوف يتم العبور منها نحو الاستقرار، وتنهمك أيضا القوى الرافضة لها في وضع العراقيل القانونية والسياسية والأمنية. وكل فريق يدافع عن رؤيته بلا مراعاة للنتيجة التي سوف يؤدي إليها الخياران.

واجتهدت جهات محلية عديدة في تقديم مسوغات مقنعة تدفع إلى إجرائها، واجتهدت أخرى في السعي نحو كبحها، وتراجعت نيرة تقويت التوقيت المحد لها في الخطاب الداخلي عقب إعلان قوى إقليمية ودولية متباينة ضرورة الوفاء بالاستحقاق الانتخابي في موعد، بصرف النظر عن النتيجة التي سيفضي إليها.

وبدا الحديث يتوالى عن تجرئة الانتخابات إلى رئاسية ثم برلمانية بتلميحات من البعض، ثم تحولت إلى واقع وفقا للقانون الذي أقره مجلس النواب أخيرا وأثار ردود فعل بعضها مؤيد والآخر رافض، وكعادة أي خطوة تحدث في ليبيا وجد القانون مؤيديين ورافضين، وحدث انقسام بسبب الجهة (البرلمان) التي أصدرت القانون أكثر من الانقسام حول جدواه ومناقشة مدى أهميته. وعندما بدأت قضية الوجود الأجنبي والمرتزقة تثير مخاوف كثيرين حول تأثيرها على العملية الانتخابية، أخذ الخطاب العام حيالها يشهد ليونة، وجاءت غالبية التصريحات من الداعمين

وبدا الحديث يتوالى عن تجرئة الانتخابات إلى رئاسية ثم برلمانية بتلميحات من البعض، ثم تحولت إلى واقع وفقا للقانون الذي أقره مجلس النواب أخيرا وأثار ردود فعل بعضها مؤيد والآخر رافض، وكعادة أي خطوة تحدث في ليبيا وجد القانون مؤيديين ورافضين، وحدث انقسام بسبب الجهة (البرلمان) التي أصدرت القانون أكثر من الانقسام حول جدواه ومناقشة مدى أهميته. وعندما بدأت قضية الوجود الأجنبي والمرتزقة تثير مخاوف كثيرين حول تأثيرها على العملية الانتخابية، أخذ الخطاب العام حيالها يشهد ليونة، وجاءت غالبية التصريحات من الداعمين

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

يتصور الداعمون والرافضون لإجراء الانتخابات الليبية في موعدا قبل نهاية العام الجاري أنها المدخل السحري لحل الأزمة الممتدة، فكل فريق يعتقد أن الوصول إلى هذه المحطة أو تجاوزها يحقق أغراضه، ولم ينظر الكثير من المحسوبين على الفريقين إلى أن الانتخابات ليست هدفا في حد ذاتها، فلا قيمة لها إذا تسببت في تدوير الأزمة أو أعادت إنتاجها بأشكال وصور جديدة، كما أن تعثرها يحمل كارثة سياسية.

وتنهك قوى مختلفة في تمرير رؤيتها الداعمة للانتخابات باعتبارها الفتحة التي سوف يتم العبور منها نحو الاستقرار، وتنهمك أيضا القوى الرافضة لها في وضع العراقيل القانونية والسياسية والأمنية. وكل فريق يدافع عن رؤيته بلا مراعاة للنتيجة التي سوف يؤدي إليها الخياران.

واجتهدت جهات محلية عديدة في تقديم مسوغات مقنعة تدفع إلى إجرائها، واجتهدت أخرى في السعي نحو كبحها، وتراجعت نيرة تقويت التوقيت المحد لها في الخطاب الداخلي عقب إعلان قوى إقليمية ودولية متباينة ضرورة الوفاء بالاستحقاق الانتخابي في موعد، بصرف النظر عن النتيجة التي سيفضي إليها.

وبدا الحديث يتوالى عن تجرئة الانتخابات إلى رئاسية ثم برلمانية بتلميحات من البعض، ثم تحولت إلى واقع وفقا للقانون الذي أقره مجلس النواب أخيرا وأثار ردود فعل بعضها مؤيد والآخر رافض، وكعادة أي خطوة تحدث في ليبيا وجد القانون مؤيديين ورافضين، وحدث انقسام بسبب الجهة (البرلمان) التي أصدرت القانون أكثر من الانقسام حول جدواه ومناقشة مدى أهميته. وعندما بدأت قضية الوجود الأجنبي والمرتزقة تثير مخاوف كثيرين حول تأثيرها على العملية الانتخابية، أخذ الخطاب العام حيالها يشهد ليونة، وجاءت غالبية التصريحات من الداعمين



فصول المواجهة لم تنته بعد